الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤٢
المعقودة يوم الخميس
١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦
الساعة ١٩/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

الرئيس : السيد سينغوي (زمبابوي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

تقرير الأداء الأول

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.42
7 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٩

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تابع)

تقرير الأداء الأول (A/51/7/Add.6؛ A/C.5/51/38)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (A/51/289 و A/51/720)

١ - السيد تاكاسو (المراقب المالي)، عرض الوثيقة A/C.5/51/38 وقال إن الغرض من تقرير الأداء الأول الذي يُقدم في السنة الأولى لفترة السنتين هو تحديد التعديلات التي قد تلزم بسبب التفاوتات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وفي المعايير المستند إليها لدى حساب الاعتمادات الأولية، وبالتالي كفالة ألا تكون الاعتمادات المدرجة في الميزانية أكبر أو أقل من اللازم وتقرير أنصبة مناسبة على الدول الأعضاء.

٢ - وأضاف قائلا إن تقرير الأداء يراعي أيضا التعديلات التي اقترحها الأمين العام في تقريره المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٠/٢١٤ (A/C.5/50/57/Add.1). وقد طلبت الجمعية العامة في ذلك القرار إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات عما يمكن تحقيقه من وفورات بغية تقليل المستوى الإجمالي للنفقات في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ إلى ٢,٦٠٨ بليون دولار. وقد طلب الأمين العام في تقريره إدخال تعديلات يبلغ مجموع قيمتها ١٥٤ مليون دولار. ولا تزال الافتراضات الواردة في ذلك التقرير سارية ولم تحدث أية تطورات مهمة تسوغ إدخال تنقيحات في المبالغ المدرجة فيه.

٣ - ومضي يقول إن تقرير الأداء يُقدم أيضا استجابة لقراري الجمعية العامة ٥٠/٢٣١ و٥٠/٢٣٢، اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد لا يتجاوز ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، مقترحات بشأن الوسائل التي يمكن بها استيعاب تكلفة البعثات الاستثنائية التي يُؤذن بها بعد اعتماد الميزانية الأولية. وفي الوثيقة A/C.5/50/57/Add.1، أوضح الأمين العام أنه سيكون أقدر على تقديم المقترحات المطلوبة، في سياق تقرير الأداء الأول، حيث أن مسألة وسائل الاستيعاب الممكنة ستتوقف على عدد من العوامل، منها إعادة تقدير التكلفة.

٤ - وتابع قائلا إن الفقرة ٥ من التقرير تحتوي على بيان تفصيلي بالاحتياجات المنقحة التقديرية. فهي تبين، أولا، أن تلك الاحتياجات تقل بما مقداره ١٥٤ مليون دولار عن مستوى النفقات الذي وافقت عليه الجمعية العامة في الدورة السابقة (٢,٧٦٢ بليون دولار). وفي حين أن متوسط معدل الشغور لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لا يمكن تحديده إلا في نهاية فترة السنتين، فإن من غير المتوقع أن يؤدي ما حدث حتى الآن من شغور في الوظائف إلى وفورات يختلف حجمها عما هو متوقع. وتبلغ احتياجات الولايات الإضافية

والنفقات غير المنظورة في عام ١٩٩٦ مبلغا قدره ٣٠,٨ مليون دولار. وأضاف قائلا إنه قد أُذن للأمين العام، بموجب أحكام القرار ٢١٧/٥٠، بالدخول في التزامات لا تتجاوز ٥ ملايين دولار سنويا لتمويل الأنشطة المتعلقة بصون السلام والأمن؛ وقد دخل الأمين العام، في إطار هذا الإذن، في التزامات يبلغ مجموعها ٣ ملايين دولار.

٥ - واستطرد قائلا إن مجموعة التقديرات المنقحة التالية تستند إلى تفاوتات في افتراضات الميزانية، أو إلى إعادة تقدير التكلفة. فأولا وفيما يتعلق بأسعار الصرف، فقد انخفض سعر الفرنك السويسري كثيرا أمام دولار الولايات المتحدة على مدى العام، من ١,١٨ فرنك سويسري لكل دولار واحد وقت إعداد الميزانية الأولية إلى ١,٢٩ فرنك سويسري لكل دولار واحد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي حين أن مجلس مراجعي الحسابات قد أوصى باستخدام متوسط سعر الصرف في إعادة تقدير التكلفة، فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد دأبت على التوصية باستخدام سعر صرف أكثر ملاءمة للدول الأعضاء، أي باستخدام أحدث سعر للصرف أو متوسط سعر الصرف. فقد أدى استخدام سعر الصرف الأكثر ملاءمة للدول الأعضاء، أي متوسط سعر الصرف (١,٢٢ فرنك سويسري للدولار الواحد) إلى وفورات قدرها ٦٠ مليون دولار، سيتحقق معظمها في عام ١٩٩٧. وقد أدى إدخال تغييرات في الافتراضات المتعلقة بالتضخم إلى نفقات إضافية قدرها ٥ ملايين دولار، كما أدت التعديلات التي أُدخلت على التكاليف القياسية للمرتبات استنادا إلى بيانات كشوف المرتبات الفعلية إلى مبلغ إضافي قدره ٣ ملايين دولار. ولذا فقد حُددت وفورات إجمالية قدرها ٥٢ مليون دولار.

٦ - وأضاف قائلا إنه قد روعي أيضا في التقديرات المنقحة توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بزيادة المرتبات الأساسية الصافية بما مقداره ١٥,٥ مليون دولار اعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٧، على أن تقابل تلك الزيادة بتخفيض في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين قدره ٣,٢ مليون دولار، وعلى هذا تبلغ النفقات الإضافية ١٢ مليون دولار. بيد أنه وكما هو مبين في الفقرات ٢٥ إلى ٢٨ من التقرير، فإن من الممكن تعديل هذا المبلغ على ضوء مقرر مقبل ستتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بالنظام الموحد للأمم المتحدة. ويبلغ مجموع موارد الميزانية البرنامجية المنقحة، استنادا إلى المقترحات الواردة في الوثيقة A/C.5/51/57/Add.1 ومع مراعاة الولايات والوفورات الإضافية، ما مقداره ٢,٦٠٢ بليون دولار.

٧ - وأنهى كلامه قائلا إن الفقرة ٦ من التقرير تورد بيانا إجماليا بالآثار الإضافية المترتبة في الميزانية البرنامجية على التقديرات المنقحة، ومجموعها ٤,٥ ملايين دولار. وفضلا عن ذلك، فإن من المتوقع أن يؤدي عدد من القرارات التي ستُقدم إلى الجمعية العامة إلى تَرتُّب آثار في الميزانية البرنامجية تقدر مبدئيا بـ ١٧ مليون دولار. فإذا ما وافقت الجمعية العامة على استخدام صندوق الطوارئ في تمويل السلطة الدولية لقاع البحار، فإن المبلغ الذي سيخصص في الصندوق لهذا الغرض سيكون ٢,٧ مليون دولار. وكما أوضحت الجمعية في الجلسة السابقة، فإن مستوى موارد صندوق الطوارئ لا يزال مقداره ١٩ مليون دولار.

٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، قدم الوثيقة A/51/7/Add.6 وقال إن التقديرات الحالية للاحتياجات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ تبلغ ٢,٦٠٢ بليون دولار، كما هو مبين في الفقرة ٢. وتشير الفقرة ١٠ إلى آثار إضافية مترتبة في الميزانية البرنامجية تبلغ ٤,٥ ملايين دولار. وهي تشمل مبلغا قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار يتصل بعملية السلام في أمريكا الوسطى ولا يغطيه صندوق الطوارئ. وسيلزم أن تبت الجمعية العامة في كيفية معاملة مبلغ قدره ٢,٧ مليون دولار يتصل بالسلطة الدولية لقاع البحار. وفضلا عن ذلك، فقد قدم الأمين العام تقديرا مبدئيا لاحتياجات الولايات الإضافية وقدره ١٧ مليون دولار، على النحو المشار إليه في الفقرة ١١، كما يرد في الفرع باء من المرفق بيان بالبنود التي يتصل بها هذا المبلغ.

٩ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية قد تلقت في جلستها الحالية تقديرات تتصل ببعثات حفظ السلام في غواتيمالا (٧,١ مليون دولار، ويرد بيان تفصيلي بها في الوثيقة المقبلة A/C.5/51/41) والسلفادور (٤٠٨ ٠٠٠ دولار، ويرد بيان تفصيلي بها في الوثيقة المقبلة A/C.5/51/42) وأفغانستان (٣,٢٣ مليون دولار، ويرد بيان تفصيلي بها في الوثيقة المقبلة A/C.5/51/40). ولم تتلق اللجنة الاستشارية حتى الآن التقديرات المتعلقة بالبعثة المدنية الدولية إلى هايتي. وبالتالي، فقد تلقت اللجنة الاستشارية، من المبلغ الذي قدره ١٧ مليون دولار، تقديرات يبلغ مجموعها ١٠,٧ ملايين دولار.

١٠ - وتابع كلامه قائلا إنه يلزم أن توضح الأمانة العامة الصلة بين رقم الـ ١٧ مليون دولار والرصيد الذي يبلغ ٩٢ مليون دولار الذي أبلغت به الجمعية العامة في نهاية دورتها الخمسين. وكما هو مبين في الفقرة ٩ من التقرير، فإنه قد جرى فعلا استخدام مبلغ قدره ٣٠,٩ مليون دولار من هذا المبلغ، وبالتالي فقد تبقى رصيد قدره ٦٠,١ مليون دولار.

١١ - وأردف قائلا إن هناك مسألة أخرى ينبغي توضيحها، كما ذكر في الفقرة ١٢ من التقرير، وهي تتصل بخدمات المؤتمرات. فقد قدمت الأمانة العامة مجموعة من الوثائق المتعلقة بالاجتماعات الإضافية المقرر إدراجها في جدول المؤتمرات (A/C.5/51/22 و Add.1 و 2) وينبغي أن توضّح ما إذا كانت المعلومات الواردة في هذه الوثائق ستفضي إلى احتياجات إضافية لخدمة المؤتمرات، وما إذا كان سيترتب على أية قرارات تتخذها اللجان الرئيسية للجمعية العامة احتياجات إضافية لخدمة المؤتمرات لا تشملها الوثائق المذكورة.

١٢ - وأنهى كلامه قائلا إن توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بتقرير الأداء الأول (A/C.5/51/38) ترد في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة ومؤداها أنه ينبغي للجمعية العامة، رهنا بتعليقات اللجنة الاستشارية والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح، أن تقر الاعتمادات المنقحة بعد أن يتناول الأمين العام تلك المسائل وبعد أن تنظر فيها الجمعية.

١٣ - السيد تاكاسو (المراقب المالي)، قدم الوثيقة A/51/289 وقال إن عرض مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة يشكل جزءا من عملية الميزنة التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١. ولقد جرى تقديم أربعة مخططات من هذا القبيل منذ إقرار هذه العملية. والغرض من المخطط هو إتاحة مشاركة أكبر للدول الأعضاء في عملية الميزنة في أسبق مراحل هذه العملية قدر الإمكان، لكي يزداد كثيرا احتمال أن يتم، بتوافق الآراء، إقرار الميزانية التي سيقدمها الأمين العام آخر الأمر.

١٤ - وأضاف قائلا إن مخطط الميزانية البرنامجية المقترح يتألف من أربعة عناصر على النحو التالي: تقدير مبدئي للموارد التي سيمول منها برنامج الأنشطة المقترح خلال فترة السنتين؛ وقائمة بالأولويات تعكس اتجاهات عامة ذات طابع قطاعي عمومي؛ والنمو الحقيقي، وحجم صندوق الطوارئ. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن المخطط ليس ميزانية، ولكنه تقدير أولي للمستوى المحتمل للموارد وتخصيصها. ولن يصدر تحليل برنامجي تفصيلي يقوم على هذا التقدير إلا بعد أن تتخذ الجمعية العامة مقررا بهذا الشأن. والأمانة العامة في حاجة ماسة إلى التوجيه من الدول الأعضاء حتى يتسنى لها وضع مقترح الميزانية في صورته النهائية في أوائل عام ١٩٩٧.

١٥ - واسترسل قائلا إن من الملامح الجديدة في المخطط هو إدراج تقديرات تتعلق بالبعثات الاستثنائية. ففي سياق مخطط الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، اقترح الأمين العام أن تُدرج في الميزانية الأولية البعثات المتوقعة للدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام. وبناء على توصية اللجنة الاستشارية، قررت الجمعية العامة عدم إقرار الاقتراح، على أساس أن الإجراءات المعمول بها في وضع الميزانية توفر حماية كافية بالنسبة إلى الحالات غير المتوقعة. ولئن كان ذلك صحيحا في أثناء فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، فإن الحالة مختلفة في فترة السنتين الحالية. وعلى هذا، فقد اقترح الأمين العام أن ينحّى جانبا مبلغ قدره ٧٠ مليون دولار كاعتماد للحالات الاستثنائية التي لا يؤذن بها وقت اعتماد الميزانية ولكنها تدرج فيما بعد بقرار من الجمعية العامة، تلافيا لحالات مماثلة للحالات التي نشأت بعد اعتماد قرارات الجمعية العامة ٢١٢/٥٠ و ٢١٤/٥٠ و ٢٢٢/٥٠. وليست هذه مسألة تقنية، ولكنها مسألة سياسية؛ والأمانة العامة تلتمس التوجيه فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي لها أن تمضي قدما في المسار المحدد لها.

١٦ - ومضى يقول إن المخطط يحتوي على مقترح بخفض المستوى الإجمالي للنفقات بما مقداره نحو ٢٠٥ ملايين دولار، أو ٨ في المائة من الميزانية، دون تقديم بيان تفصيلي بالتخفيضات المقترحة. وتطلب الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء أن توضح ما إذا كان تخفيض الموارد بهذا الحجم سيكون مقبولا لديها؛ وإذا كانت الحالة هكذا، فإن الأمانة العامة ستضع مقترحا بميزانية تفصيلية لكيفية بلوغ هذا الهدف. وفي حين أنه لم توضع افتراضات مسبقة فيما يتعلق بعدد الوظائف المقرر إلغاؤها، فإن التخفيض بنسبة ٨ في المائة بالقيم الحقيقية يعني أنه حتى معدل الشغور المرتفع الذي مقداره ٦,٤ في المائة لن يكون كافيا، وأنه سيلزم إيجاد وفورات إضافية.

١٧ - واستطرد قائلا إن التغير في الموارد المقدرة يعكس أيضا الاقتراح القائل بأن من الممكن لبعض تقديرات التكاليف التي تمول تمويلا مشتركا أن تُعرض على أساس صاف لا على أساس إجمالي، على النحو المبين في الفقرة ٧. وفي حين أنه سيظل عرض الموارد في الميزانية العادية للأمم المتحدة يتخذ صورة إجمالية، فإن الاعتمادات ستطلب على أساس صاف. وسيؤدي التغيير المقترح في طريقة العرض إلى انخفاض قدره ٤٣,٢ مليون دولار، وهو تخفيض لن يكون له، مع ذلك، أثر على الدول الأعضاء، لأنه سيُقابَل بانخفاض في باب الإيرادات من الميزانية.

١٨ - وأردف قائلا إنه يُطلب حاليا من مديري البرامج استعراض أثر الأنشطة المرجأة والمؤجلة، فضلا عن الأنشطة المقرر تنفيذها في أثناء فترة السنتين المقبلة، في حدود المبلغ الذي يمكن استيعابه في إطار المخطط المقترح.

١٩ - وتابع كلامه قائلا إنه إذا كان من الممكن حساب النمو الحقيقي بعدد من الطرق، فإن أبسط هذه الطرق هو حساب الفرق الفعلي بين الاعتمادات الأولية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (٢,٦٠٨ بليون دولار) والتقدير الأولي للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، بأسعار الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (٢,٤٢٩ بليون دولار)، وهو ما يعنى انخفاضا قدره ١٧٨,٩ مليون دولار، أو ٦,٩ في المائة.

٢٠ - وأردف قائلا إنه قد حدث أخيرا في المخططات الأربعة السابقة أن جرى تحديد حجم موارد صندوق الطوارئ بواقع ٠,٧٥ في المائة من المستوى الإجمالي للموارد. على أن الأمين العام قد اقترح، فيما يتعلق بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وعلى ضوء الخبرة الأخيرة، خفض مستوى الصندوق ليصبح ٠,٢٥ في المائة، أي ٦ ملايين دولار.

٢١ - وختم حديثه قائلا إنه نظرا إلى أن المخطط قد أُعد في آب/أغسطس ١٩٩٦، تلبية لطلب الجمعية العامة، فلم يكن ممكنا أن توضع في الاعتبار تفاوتات أسعار الصرف منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥؛ ولم يُراع إلا أثر التضخم للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩. ويُتوقع، بعد إعادة تقدير التكلفة، أن يكون قوام مخطط الميزانية ٢,٥٥٩ بليون دولار، وهو ما يعادل تقريبا الاعتمادات الأولية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. بيد أنه إذا ما أخذ في الاعتبار سعر الصرف المستخدم في تقرير الأداء الأول (A/C.5/51/38)، هو والتوقعات المتعلقة بالتضخم للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، فإن التقدير الأولي للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، سيصل إلى ٢,٤٩٨ بليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا زهيدا قدره ٥ في المائة عن الاعتمادات الأولية.

٢٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، عرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/51/720) عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وقال إن اللجنة الاستشارية ترى أن في التقرير الذي قدمه الأمين العام عن هذا الموضوع محاولة لتغيير المنهجية والممارسة القائمتين حاليا في عدد من المجالات دون تقديم تفسيرات وافية. ولقد كان من العسير على اللجنة الاستشارية، والحالة هكذا، أن تنتهي إلى توصيات قاطعة نظرا لعدم تقديم الأمين العام مقترحات إضافية بشأن

السياسات وعدم توافر التوجيه من الجمعية العامة. كما تشير اللجنة الاستشارية إلى أن إسقاطات الأمين العام قد وُضع بعضها بصورة تعسفية، نظرا لأنها غير مشفوعة بتبريرات كافية.

٢٣ - وأضاف قائلا إن إجراءات الميزانية التي تتبعها الأمم المتحدة حاليا تقتضي أن تُدرج في الميزانية الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات والقرارات التي اتخذتها فعلا شتى الهيئات الحكومية الدولية. وليس الغرض من وثيقة الميزانية، أو المخطط، هو أن تكون أداة لتغيير السياسات القائمة. ومع ذلك فإن مخطط الميزانية البرنامجية المقترح المعروض على اللجنة ما هو إلا محاولة لإحداث هذا التغيير. ولذا فقد طلبت اللجنة الاستشارية من الأمين العام أن يقدم مقترحات، على حدة، بشأن السياسة العامة، على النحو المبين في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة. كما طلبت اللجنة الاستشارية تقديم ورقة مستقلة عن مقترحات الأمين العام بشأن ميزنة الأنشطة الممولة تمويلا مشتركا (الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام). وفيما يتعلق بالتخفيض الذي مقداره ٢٠٤,٧ مليون دولار وأثره على تنفيذ البرامج والأنشطة، فقد أبدت اللجنة الاستشارية عددا من التحفظات والشكوك بهذا الشأن وذلك في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من تقريرها.

٢٤ - وتابع كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية قد طلبت إلى الأمين العام في تقريرها لعام ١٩٩٤ (A/49/796)، أن يقدم معلومات عن طبيعة النفقات المحملة على صندوق الطوارئ وذلك لتمكين اللجنة من استعراض الاجراءات المتعلقة باستخدام الصندوق وتشغيله وبمستواه. وقد أيدت الجمعية العامة هذه التوصية في الفقرة ٣ من قرارها ٢١٧/٤٩، غير أن المعلومات المطلوبة لم تقدم بعد. وبدلا من ذلك، يُقترح تغيير مستوى الصندوق. وفيما يتعلق بالمستوى المقترح الذي مقداره ٦ ملايين دولار، فإن اللجنة الاستشارية تعتقد أنه ينبغي أن تكفل الأمانة، عندما تُقدِّم مقترحات بإدخال تخفيض كبير في الميزانية، توافر بعض المرونة لاستيعاب تكلفة الولايات الإضافية وفقا للإجراءات المحددة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. ولا ترى اللجنة الاستشارية أن من الحكمة أن تحدد الأمانة العامة مستوى صندوق الطوارئ للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ استنادا إلى خبرة بهذا الصندوق لم تتجاوز سنة واحدة.

٢٥ - وأنهى كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بمخطط الميزانية، رهنا بما نصت عليه الفقرة ١٧ من الوثيقة A/51/720 وريثما يتم تقديم المعلومات المطلوبة في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة.

٢٦ - السيدة شافيس (كوستاريكا)، تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن تقرير الأداء المالي (A/C.5/51/38) يشير إلى إمكانية تحقيق وفورات قدرها ١٥٤ مليون دولار من خلال زيادة معدل الشغور بدرجة كبيرة، غير أن الدول الأعضاء لم تقرر ذلك عندما وافقت على ميزانية الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧. كما أن من دواعي أسف مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه لم يتم بعد تقديم تقرير الأداء البرنامجي المطلوب في القرار ٢١٤/٥٠، مما يحول دون التيقن من أثر تلك الوفورات على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها.

٢٧ - وأضافت قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين على استعداد للنظر في الإسقاطات المتعلقة بمعدلات الشغور لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، إذا ما توافرت الشروط التالية: ألا يتجاوز الأمين العام تلك المعدلات وأن يتثبت في نهاية فترة السنتين من أن جميع البرامج المأذون بها قد جرى تنفيذها بصورة كاملة؛ وأن تكون الجمعية العامة قد وافقت على تلك المعدلات على أساس استثنائي، وألا تشكل سابقة لأية ميزانية مقبلة؛ وألا تستخدم تلك المعدلات في استيعاب تكاليف أية ولايات إضافية غير ممولة، ضمن المستوى الإجمالي للاعتمادات.

٢٨ - وتابعت كلامها قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تطلبان إلى الأمين العام أن يجعل في مقدمة المجالات التي تستخدم فيها المكاسب المتحققة من استخدام أسعار الصرف الملائمة استعادة الأنشطة التي اختُزلت أو أرجئت، وتصران على ضرورة التنفيذ الدقيق لإجراءات الميزانية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ فيما يتعلق باستخدام صندوق الطوارئ لتمويل الولايات الجديدة غير المتصلة بالسلام والأمن.

٢٩ - ومضت إلى القول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تقترحان، فيما يتعلق بإنهاء خدمة الموظفين إجباريا، أن ينص مشروع القرار الذي ستقدمه اللجنة في جلسة عامة على أمور منها ألا يستخدم إنهاء خدمة الموظفين إجباريا لغرض تحقيق وفورات، وألا تؤدي عملية إعادة التوزيع إلى إنهاء خدمة الموظفين إجباريا.

٣٠ - وفيما يتعلق بمخطط الميزانية المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، قالت المتكلمة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين لم تقتنعا بعد بإمكانية تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المأذون بها تنفيذا كاملا على أساس المستويات المقترحة. وفي غياب أي تفسير للكيفية التي يمكن بها تحقيق الوفورات الإضافية التي مقدارها ٢٠٤,٧ مليون دولار أو كيفية تأثير تلك الوفورات على الولايات، فإنه يجب إعادة هذا المبلغ إلى مخطط الميزانية. ثم إنه نظرا إلى أن أغلبية الوظائف الـ ١ ٠٠٠ المقرر إلغاؤها خلال فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ هي أصلا غير ممولة وبالتالي فإن أثر إلغائها على الموارد سيكون ضئيلا جدا، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشكان في ضرورة هذا التخفيض. كما أنهما لا تستطيعان الموافقة على أن يظل معدل الشغور بواقع ٦,٤ في المائة دون تبريرات واضحة.

٣١ - وأنهت كلامها قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيدان توصية اللجنة الاستشارية بأن يظل مستوى صندوق الطوارئ بواقع ٠,٧٥ في المائة من المستوى الإجمالي للموارد، على أساس إعادة تقدير التكلفة بأسعار ١٩٩٨-١٩٩٩، وتطلبان إلى الأمين العام أن يلتمس موارد كافية لكفالة التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المأذون بها.

٣٢ - السيد فريد (المملكة العربية السعودية): قال إن وفده يؤيد الآراء التي أبدتها مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويطلب توضيحا من الأمانة العامة بشأن الوظائف الـ ١ ٠٠٠ المذكورة في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/51/720) باعتبار أنها غير ممولة في معظمها، وبشأن المنهج الذي استخدمته الأمانة العامة

للتوصل إلى اقتراحها الداعي إلى أن تمثل موارد صندوق الطوارئ للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ نسبة ٠,٢٥ في المائة من المستوى الإجمالي للموارد.

٣٣ - السيدة رودريغيز (كوبا): طلبت تعميم بيان المراقب المالي خطيا على الدول الأعضاء، وأن تتاح للوفود في المشاورات غير الرسمية المقبلة المعلومات التي طلبتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٨ من تقريرها (A/51/720).

٣٤ - السيد كوزنيتسوف (الاتحاد الروسي): قال إن الغرض من مخطط الميزانية، حسب الإجراءات المعمول بها حاليا في وضع الميزانية، هو توفير تقدير مبدئي للموارد التي قد تلزم في فترة السنتين المقبلة، وبالتالي فهو ذو طابع إرشادي في معظمه. ويرى المتحدث أنه ينبغي ألا تتجاوز الميزانية المعدة على أساس المخطط، المستوى المحدد في هذا المخطط إلا بناء على تحليل يتسم بدرجة كبيرة من الجدية والتوازن السياسي.

٣٥ - وأضاف قائلا إن الفقرة ٥ من الوثيقة A/51/289 تشير إلى إمكانية إجراء تخفيضات بمبلغ ٢٠٤,٧ ملايين دولار، أو نحو ٨ في المائة من الميزانية، دون إيراد أية معلومات واضحة أو حتى إشارة مبدئية إلى المجالات التي قد تُحقَّق فيها تلك الوفورات. وأعرب، في هذا السياق، عن تأييده لآراء اللجنة الاستشارية؛ فلكي يتسنى للجمعية العامة أن تتخذ قرارا متوازنا ومترويا بشأن المقترح، فإنه يتعين أن يتوافر لها، على أقل تقدير، بعض المبادئ التوجيهية في هذا الصدد.

٣٦ - ومضى إلى القول إنه إذا كان متفقا مع المراقب المالي على أنه ينبغي أن يكون أي تخفيض في الميزانية مرهونا بقرار من الدول الأعضاء، فإنه يعتقد أن على الأمانة العامة ألا تقف على هامش هذه العملية، لا سيما وأن الأمانة العامة ذاتها هي التي بادرت إلى اقتراح رقم محدد للتخفيضات. وستتمكن الدول الإعضاء، من خلال التوجيه الذي تقدمه لها الأمانة العامة، من البت في كيفية تقليل النفقات دون أن يكون لهذا التقليل أثر سلبي على برنامج أنشطة المنظمة.

٣٧ - واستطرد قائلا إن تحليل الأداء المالي على مدى السنوات القليلة الماضية، وخاصة في ضوء الاحتياجات غير المتوقعة المتصلة بالبعثات الاستثنائية، يؤكد سلامة اقتراح الأمين العام الداعي إلى إدراج مبلغ قدره ٧٠ مليون دولار لتغطية تلك النفقات. وإذا كان هذا المقترح يشكل بعض الحيود عن الممارسة المتبعة، فإنه يتمشى مع الحقائق الراهنة. وفيما يتعلق بوسائل تمويل هذا المقترح، قال المتحدث إن موقف وفده إزاء هذه المسألة يتسم بالمرونة، وأعرب عن اعتقاده في إمكانية مناقشة هذا الموقف بمزيد من التفصيل في مشاورات غير رسمية.

٣٨ - وتابع كلامه قائلا إن الأمين العام يقترح في الفقرة ١٢ من الوثيقة A/51/289 أن تشكل موارد صندوق الطوارئ نسبة ٠,٢٥ في المائة من المستوى الإجمالي للموارد لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، أو ٦ ملايين

دولار. وأضاف قائلا إنه رغم استعداده لتأييد هذا المقترح، فقد تبين له أن الحجج التي سيقت لتأييده ليست مقنعة بما فيه الكفاية، وخاصة في ضوء تعليقات اللجنة الاستشارية. فهذه المسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة وينبغي التصدي لها بمزيد من التفصيل في أثناء النظر في مقترحات الميزانية الفعلية.

٣٩ - السيد غيلبر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه قد رصد اعتماد في مخطط الميزانية لمكافحة آثار التضخم، في حين أنه لم يُرصد أي اعتماد لاستيعاب الزيادات المحتملة في التكاليف بسبب تقلبات أسعار الصرف. وينبغي للأمين العام أن يعرض بدائل للتصدي لتلك التقلبات في ميزانية الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ تكفل عدم تأثير تلك التقلبات سلبيا على النمو الاسمي السلبي، وينبغي أن يُدرج في الموارد الإجمالية لمخطط الميزانية مبلغ الـ ٧٠ مليون دولار الخاص بالبعثات الاستثنائية المحتملة، بشرط عدم تخصيص هذا المبلغ أو قسمته على الدول الأعضاء حتى تأذن الهيئات التشريعية ذات الصلة بمواصلة الأنشطة المعنية في فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

٤٠ - وأعرب عن تأييده للاقتراح الداعي إلى أن يكون مستوى موارد صندوق الطوارئ بواقع ٦ ملايين دولار، بشرط أن تكون إسقاطات النفقات الإجمالية بعد إضافة هذا المبلغ إليها، أقل من ٢,٦٠٨ بليون دولار. وينبغي، عموما، الاستمرار في تغطية النفقات الإضافية من خلال وفورات الكفاءة، أو وفورات الميزانية الحالية، أو الوفورات الآتية من إلغاء البرامج الهامشية أو المتقادمة.

٤١ - ومضى إلى القول إنه ينبغي للأمين العام أن يدرج نفقات صافية لجميع الأنشطة الممولة تمويلا مشتركا، وينبغي أن يحسب المستوى الإجمالي للتكاليف القابلة للاسترداد في مخطط الميزانية المقترح بنفس الطريقة التي كان يحسب بها في السنوات السابقة. وينبغي أن يعكس المستوى النهائي لمخطط الميزانية إعادة تقدير التكلفة على أساس أسعار ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وأن تؤخذ في الاعتبار بيانات النفقات الفعلية لعام ١٩٩٦. ومن المهم للغاية أيضا تبسيط وتوحيد الأسلوب الذي تتبعه الأمم المتحدة في تدبير الموظفين، وكفالة إتاحة موارد كافية لمكتب المراقبة الداخلية.

٤٢ - وأنهى حديثه بتلاوة بيان للسيناتور غرامس عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة مؤكدا مسألتين تشغلان بال مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وهما أنه ينبغي ألا يطرأ أي نمو في ميزانية فترة السنتين الراهنة وأن ميزانية فترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ينبغي أن تعكس نموا اسميا سلبيا.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥